مدخل إلى تحليل وتقييم المشاريع الزراعية

ماهيّة المشروع:

يُمكِن أن نعرِّف **المشروع** بأنّه مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي يُمكِن تخطيطها وتحليلها كوحدة متكاملة لتحقيق غايات إنتاجية معيّنة. أو هو عبارة عن عملية استثمار يقوم من خلالها المستثمر بتحويل الموارد المالية التي ينفقها إلى موارد منتجة تعطّي منافع خلال فترة زمنية معيّنة. كما يمكننا تعريف **المشروع الزراعي** بأنّه توليفة شاملة من الأنشطة التي تستخدم الموارد الطبيعية والبشرية والمالية من أجل الحصول على منافع معينة.

إنّ المشروع كاستثمار لا بُدَّ أن يُنفَّذ في مكان (أو موقع محدّد)، ويحتاج إلى نفقات مالية أو استثمارية (تكاليف) تُوظَّف عادةً لتأمين الأصول الخاصَّة بالمشروع (آلات، معدّات، قطعة الأرض اللازمة..)، ونتيجة قيام المشروع فإنَّه سيعطي منتجات موجّهة للسوق تعطي عائدات(إيرادات)، ولا بدَّ أن يعطي المشروع أعلى إنتاج ممكن بأقل التكاليف.

أنواع المشاريع: تُقسَم المشاريع من حيث الملكية والنشاط الاقتصادي كما يلي:

– حسب الملكية:

أ. مشروعات خاصّة: يمتلكها القطاع الخاص (وهم أفراد في المجتمع)، ويكون هدفها تحقيق الربح أو العائد المالي، وتعود الخسارة أو الربح على مالكيها.

ب. مشروعات عامّة: تعود ملكيتها إلى الدولة (أي كل المجتمع)، ولا يكون هدفها الربح بل تحقيق المنفعة العامّة لأفراد المجتمع، ويعود النفع أو الخسارة لجميع أفراد المجتمع.

لذلك الأمر يختلف تقييم التكاليف أو إيرادات المشروع في حالة ما إذا كان المشروع خاصّاً (فردياً) أو عامّاً.

ج. مشروعات مختلطة: تعود ملكيتها للدولة والأفراد بالمشاركة، حيث تكون الاستثمارات كبيرة فتقوم الدولة بتوفير حصّة من جانبها لتشجيع القطاع الخاص للدخول بمشروعات كبيرة، مثل: خطوط الطيران والسكك الحديدية وشقّ الطرق والاستثمارات الزراعية الكبرى..

– حسب النشاط الاقتصادي:

أ. مشروعات القطاع الأولي: مثل مشروعات استغلال الأراضي الزراعية أو استصلاحها أو استخراج المعادن والتنقيب عن النفط والغاز أو الثروات الطبيعية أو استغلال مساقط المياه أو بناء السدود أو إنشاء قنوات الري والزراعة المحمية.

ب. مشروعات القطاع الصناعي: وتشمل المشروعات المنتجة للسلع، مثل الصناعات الخفيفة كصناعة الزجاج، وصناعة الصابون، والصناعات الجلدية والغذائية، أو الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب، والعربات والطائرات، وتختلف حسب التطور التكنولوجي والتقدّم الصناعي.

ج. مشروعات قطاع الخدمات: مثل مشروعات خدمات السياحة والطرق والاتّصالات السلكية واللاسلكية.

كما يُمكِن أن تُقسَم المشاريع إلى:

١. مشاريع جديدة: في هذه الحالة المشروع غير موجود على الإطلاق، ونحن سوف نعمل على إيجاده أي سينطلق المشروع من الصفر.
٢. مشاريع استكمال: بمعنى أن المشروع موجود لكن نريد استكماله وتوسيعه وزيادة طاقته الإنتاجية أو إضافة طريقة إنتاجية جديدة (مثل معمل لتصنيع الألبان والأجبان نقوم بمشروع استكمال لتحويل الحلابة اليدوية إلى آلية ضمن هذا المعمل الموجود مسبقاً).
٣. مشاريع الإحلال أو التجديد: حيث أنّ الآلات والتجهيزات يكون لها عمر اقتصادي وبعدها تتعرّض للاهتلاكات، كذلك الأمر بالنسبة لجميع موجودات المشروع، وبالتالي نقوم بهذا النوع من المشاريع إمَّا بسبب الاهتلاك المادي (تعطّل الآلة)، أو الاهتلاك المعنوي (التقادم).

أهميّة المشاريع:

يحتلّ القطاع الزراعي في سورية مكاناً هامّاً في الاقتصاد الوطني، ويشمل حسب إحصاءات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي قسمين رئيسيين هما الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني. وتعدّ المشاريع الزراعية من أهم المشاريع الإنتاجية لدورها الحيوي والفعّال في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكتسب أهميةً كبيرة للأسباب الآتية:

١. مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:
تتفاوت نسبة مساهمته في الناتج الإجمالي من عامٍ لآخر (بسبب تأثّر القطاع الزراعي بالظروف البيئية وخاصّةً الأمطار، ونتيجة تذبذب مساهمة القطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى)، فقد تراوحت من ٣٣% عام ١٩٧٠ إلى ٢٣% عام ١٩٩٩ أي ما يعادل بالمتوسّط ٢٥.٦% تقريباً. يجدر بالذكر أن القطاع الزراعي يحتلّ المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الناتج المحلي، وذلك بعد قطاع الصناعة والتعدين الذي يحتلّ المرتبة الأولى، فيما يأتي قطاعا التجارة والنقل في المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي.
٢. مساهمة القطاع الزراعي في الصناعات الزراعيّة الغذائيّة:
حيث يعمل على تأمين المواد الخام اللازمة للصناعات الغذائية مثل المطاحن، ومصانع السكر، ومعامل الكونسروة، ومعامل الغزل والنسيج .. ومن المسلَّم به أنّ بناء قطاع صناعي متقدّم نسبياً على أنقاض مجتمع زراعي متخلّف سوف يُمنَى بالفشل والسقوط إذا لم يساعده القطاع الزراعي بتوسيع نطاق الطلب وإمداده بالأيدي العاملة التي يمكن أن تفيض عن حاجته نتيجةً لمكننة العمل الزراعي.
٣. مساهمة القطاع الزراعي في توفير السلع الغذائية:
حيث يساهم بتأمين القسم الأكبر من السلع الغذائية اللازمة لاستهلاك المواطنين سواءً أكانت منتجات نباتية أو حيوانية، واستطاعت سورية تحقيق الاكتفاء الذاتي من كثير من السلع الاستراتيجية الرئيسية إضافةً إلى مجموعة كبيرة من الخضار والفواكه التي تنجح زراعتها في الظروف السورية.
٤. مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل وتوفير فرص العمل:
حيث يساهم في تشغيل قسم من القوى العاملة في الدولة، على الرغم من أنّ البيانات الإحصائية تشير إلى أن نسبة المشتغلين في قطاع الزراعة تتناقص سنةً بعد أخرى نتيجةً لنمو القطاعات الأخرى وحاجتها إلى مشتغلين جدد إضافةً إلى الهجرة الزراعية الناتجة عن تحسّن المستوى الزراعي لسكّان الريف، وعزوفهم عن العمل في القطاع الزراعي.
٥. مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات وتعديل الميزان التجاري:
فمثلاً يتمّ تصدير العديد من أنواع الفاكهة والحبوب باستثناء الشعير والذرة الصفراء التي يتمّ استعمالها كعلف حيواني بكمياتٍ كبيرة. كما يتمّ استيراد بذور عبّاد الشمس لتأمين حاجة مصانع الزيوت إضافةً للإنتاج المحلي. وبالتالي يمكن تحسين الميزان

التجاري من السلع الزراعية إذا عملنا على توفير احتياجات هذا القطاع من الإنتاج المحلي خاصّةً الشعير والذرة وعبّاد الشمس عن طريق إدخالهم في الدورة الزراعية واتّباع سياسة الحوافز الإنتاجية والمشجّعات السعرية، إضافةً إلى الاهتمام بالتنمية الرأسية.

ماهيّة دراسات الجدوى:

دراسات الجدوى هي عبارة عن كافّة الدراسات التمهيدية والتفصيلية التي تتمّ على الفرص الاستثمارية منذ بحثها كفكرة استثمارية حتى الوصول إلى القرار النهائي لقبول الفرص أو رفضها حسب المعايير الاقتصادية. وتكمن أهمية هذه الدراسات بأنها تساعد على الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وعلى تقليل احتمال فشل المشروع وبالتالي هدر رأس المال، وعلى المفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتاحة، ممَّا يساعد متّخذي القرار الاستثماري على اتخاذ قراراتهم بما يحقّق أهدافهم.

أنواع دراسات الجدوى: تُقسَم دراسات الجدوى من حيث درجة التفصيل إلى الأقسام التالية:

١. **دراسة فرص الاستثمار**: الهدف من إجراء هذه الدراسة التعرف على الفرص الاستثمارية المُتاحة أو التي يمكن أن تُتاح في قطاع أو مجال معين (قطاع الزراعة مثلاً) أو منطقة جغرافية أو لاستغلال موارد محدّدة أو توسيع أو تطوير مشروعات منتجة قائمة.

٢. **دراسة الجدوى الأولية Pre-Feasibility Study**: وهي عبارة عن دراسة أو تقرير أولّي يمثّل الخطوط العامّة لجوانب المشروع أو المشروعات المقترحة كافّة، والتي يمكن من خلالها التوصّل إلى اتخاذ قرار إمّا بالتخلّي عن المشروع أو بالانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلاً. ونتيجةً لهذه الدراسة يتمّ التخلّي عن المشروع أو الانتقال إلى الدراسة التفصيلية.

٣. **دراسة الجدوى التفصيلية Detailed Feasibility study:** عبارة عن دراسات لاحقة لدراسات الجدوى الأولية، ولكنّها أكثر تفصيلاً ودقّة وشمولية منها، وهي بمنزلة تقرير مُفصّل يشمل جوانب المشروع المُقترَح كافّة، والتي على أساسها تستطيع الإدارة العليا أن تتّخذ قرارها، إمَّا بالتخلّي عن المشروع نهائياً أو الانتقال إلى مرحلة التنفيذ.

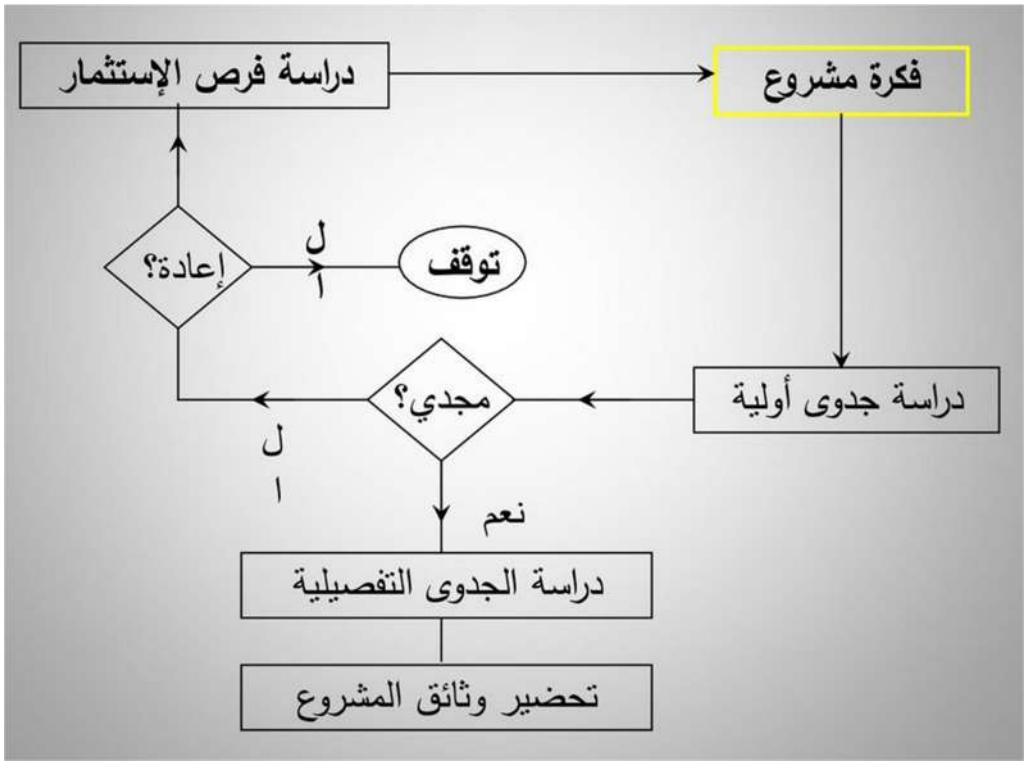

مكوّنات دراسات الجدوى:

تتكوّن دراسات الجدوى سواءً كانت مبدئية (أولية) أو تفصيلية من عدد الدراسات أهمّها: **أولاً:** الدراسة التسويقية. **ثانياً:** الدراسة الفنّية. **ثالثاً:** الدراسة التمويلية. **رابعاً:** الدراسة المالية. **خامساً:** الدراسة الاقتصادية. **سادساً:** الدراسة البيئية. **سابعاً:** الدراسة القانونية والإدارية. والتي سنقوم بتعريف كل واحدة منها وشرحها بشكلٍ مختصر الآن قبل أن نتناولها بالتفصيل لاحقاً.

أولاً: الدراسة التسويقية: تهدف هذه الدراسة إلى التعرّف على الجوانب المُختلِفة لسوق السلعة التي يتّجه المشروع نحو إنتاجها، وذلك لتقدير حجم الإنتاج، والمبيعات التي يحقّقها حالياً ومستقبلاً، وكذلك رسم السياسة التسويقية المناسبة.

ثانياً: الدراسة الفنّية: هي مجموعة الاختبارات، والتقديرات، والتصوُّرات المتعلّقة بمدى جدوى إقامة المشروعات الاستثمارية فنيّاً، وتنطوي على مجموعة الدراسات التي من خلالها يتمّ التأكُّد من جدوى وسلامة تنفيذ المشروع الاستثماري المُقترَح. أي بعبارةٍ أخرى: هي عبارة عن دراسة الاحتياجات الفنيّة للمشروع، واللازمة لإنشائه وتشغيله، من أراضٍ ومبانٍ وتجهيزات ومعدَّات وآلات ووسائل نقل ومواد أوليّة وموارد بشرية وتقنيات ملائمة.

ثالثاً: الدراسة التمويلية: تتناول الدراسة التمويلية المصادر المختلفة للتمويل التي يتعيّن البحث عنها والتكاليف المرتبطة بكلّ مصدر سواءً كانت هذه المصادر مملوكة أم مُقترَضة بعد أن تنتهي الدراسة التسويقية وبعد أن يتمّ تقدير الكلفة الاستثمارية للمشروع المُزمَع إنشاؤه يتمّ البحث عن مصادر لتدبير هذه الأموال.

رابعاً: الدراسة المالية: تركِّز على المشروع الاستثماري باعتباره وحدة مستقلَّة بصرف النظر عمَّا يحدث خارجه من متغيِّرات وعوامل وعلاقات، كما أنَّها تركِّز على تحليل التكاليف والمنافع المُترتِّبة عليه وحده أو العائدة له مباشرةً، وتهتمّ بالدخل الشخصي، كما أنّها تقيس أثر مُدخَلات ومُخرَجات المشروع على هذا الدخل (دخل المساهمين أو المستثمرين أو أصحاب المشروع).

خامساً: الدراسة الاقتصادية: تقيس آثار المشروع من تكاليف ومنافع على المستوى القومي الوطني، وتهتمّ بالدخل القومي، وتقيس أثر مُدخَلات ومُخرَجات المشروع على هذا الدخل القومي الذي يعبِّر عن تدفُّقات حقيقية من تكاليف ومنافع، وتبحث في الآثار غير المباشرة والتكاليف والمنافع التي تعكس الندرة النسبية للموارد.

سادساً: الدراسة البيئيّة: تتضمّن هذه الدراسة تقييم الآثار البيئيّة للمشروع إيجابيّة كانت أم سلبيّة (مثل الرفاهيّة التي يُحقِّقها المشروع لأفراد المجتمع، والآثار البيئيّة للمشروع على الصحّة العامّة والمحافظة على البيئة)؛ حيث يتمّ تقديم توصيات وطرق للتقليل أو منع الأضرار التي يسبّبها المشروع على البيئة.

سابعاً: الدراسة القانونية والإدارية: تشمل تحديد الشكل القانوني المناسب للمشروع، وتحديد التنظيم المثالي والمناسب له، وتحديد الأنشطة الإدارية والوظائف التي سيتم القيام بها ضمن المشروع.